

التشريعات العربية في مجال اقتصاد المنصات تركيز كلي على السلامة والأمن والمنفعة الضريبية وغياب كلي للاستحقاقات الاجتماعية



د. هند بن عمار

الندوة الإقليمية حول تحقيق العمل اللائق
للعاملين في اقتصاد المنصات
عمان 26 و 27 مايو 2025



فراغ تشريعي شبه كلي في المنطقة العربية

- ✓ اقتصاد المنصات مسألة جديدة
- ✓ تعقيدات تشريعية متشعبة
- ✓ تهرب من تنظيم القطاع اجتماعيا
- ✓ ضعف النظم الداخلية النقاية

الخليج العربي



السعودية:

- ✓ قانون التجارة الالكترونية
- ✓ نظام مكافحة الجرائم الالكترونية
- ✓ لائحة تنظيمية لمنصات التوصيل



الإمارات:

- ✓ قانون حماية البيانات الشخصية
- ✓ قانون مكافحة الجرائم الالكترونية

الشرق الأوسط



الأردن:

- ✓ قانون الجرائم الالكترونية
- ✓ قانون تنظيم التجارة الالكترونية
- ✓ قانون تنظيمي للتطبيقات التشاركية
- ✓ نظام ضريبي على المنصات



مصر:

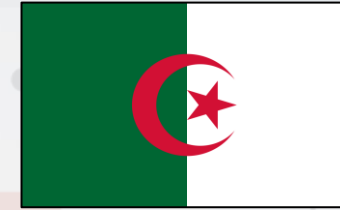
- ✓ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات
- ✓ قانون تنظيم النقل البري باستخدام تكنولوجيا المعلومات
- دفع ضرائب للدولة
- التسجيل بوزارة النقل
- إلزام المنصات بالحصول على تراخيص
- مشاركة البيانات مع الجهات الرسمية

المغرب العربي



تونس:

- ✓ قانون حماية البيانات الشخصية
- ✓ قانون تنظيم التجارة الالكترونية



الجزائر:

- ✓ قانون مكافحة الجرائم الالكترونية
- ✓ نظام ضريبي للأنشطة على الانترنت
- ✓ قانون تنظيم خدمات الأنترنت
- ✓ قانون المعاملات الالكترونية

خلاصات

**تشريعات تنظيمية منفعية للحكومات وغياب
كلي للاستحقاقات الاجتماعية**

✓ تنظيم التجارة والخدمات

✓ التحكم في تداول العملة الصعبة

✓ ضمان عائدات ضريبية

✓ تحصين ضد الاختراقات وتمويل الارهاب

✓ سلامة المعطيات

النظم الداخلية النقابية



الاتحاد المغربي للشغل:

جامعة وطنية لمستخدمي مراكز النداء ومهن الأوفشورينغ

- ✓ تمكنت من تنظيم العاملين في مراكز النداء المنتهبة بالمغرب
- ✓ تمكنت من تنظيم العاملين في 4 منصات منتهبة في المغرب
- ✓ هناك صعوبة في تنظيم العاملين في المنصات لدى مؤسسات غير موجودة في المغرب
- ✓ هناك غياب لأي مادة في مدونة الشغل المغربي لتوصيف هذا الصنف من العمال
- ✓ هناك تردد في توصيف العاملين في خدمات التوصيل، هل هم عمال أو مسدوا خدمات



الاتحاد العام التونسي للشغل:

جامعة نقابية لتكنولوجيا المعلومات

- ✓ تمكنت من تنظيم العاملين في مراكز النداء المنتهبة بتونس
- ✓ هناك صعوبة في تنظيم العاملين في المنصات لدى مؤسسات غير موجودة في تونس
- ✓ هناك غياب لأي مادة في مجلة الشغل التونسية لتوصيف هذا الصنف من العمال
- ✓ هناك تردد في توصيف العاملين في خدمات التوصيل، هل هم عمال أو مسدوا خدمات

الخلاصات

- ✓ غياب نصوص قانونية نقابية واضحة لتنظيم العاملين في اقتصاد المنصات
- ✓ الحاجة الماسة لتوصيف العاملين في اقتصاد المنصات في قوانين العمل
- ✓ تطوير حوار اجتماعي لوجود منافع مشتركة من تنظيم هؤلاء العمال، عوائد ضريبية، انعاش صناديق الضمان،
- ✓ هناك حاجة ماسة إلى تعاون نقابي إقليمي ودولي لمحاصرة المنصات العاملة عن بعد اجتماعيا وتنظيميا

التجارب التشريعية في أنحاء العالم



الاتحاد الأوروبي:

قانون الخدمات الرقمية 2022:

**هوس أوروبي من المنافسة الاقتصادية غير شريفة وتهتم مباشرة لألون ماسك
غير أي أثر اجتماعي لقانون الخدمات الرقمية.**



فرنسا:

✓ إدراج فصل كامل في قانون العمل سنة 2016 يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمنصات الرقمية

✓ غياب الحسم القانوني في توصيف العاملين في اقتصاد المنصات

✓ رفض القضاء الفرنسي الزام منصة الكترونية بالتعاقد مع عامل توصيل بسبب إمكانية عمله مع أكثر من منصة (أكثر من مشغل واحد)



الولايات المتحدة الأمريكية:

- سنة 2024 تم اعتبار سائقي التاكسي المتعاملين مع شركة أوبر عمالا وفرض التعاقد معهم
- هناك غياب تشريعي واضح لضمان حقوق العاملين في اقتصاد المنصات وتأثير واضح لالون ماسك على هذا الجانب.

خلاصات نهائية

✓ اقتصاد المنصات قطاع خارج التغطية القانونية الوطنية والدولية

✓ هناك حاجة ماسة لإصدار اتفاقية عمل دولية متكاملة للعاملين في اقتصاد المنصات

✓ إصدار اتفاقية عمل دولية هي معركة حقيقية بين المدافعين عن الاستحقاقات الاجتماعية وبين دوائر الجشع المالي

✓ الحوار الاجتماعي ضرورة قصوى من أجل تشريعات عمل مواكبة لتوسع اقتصاد المنصات

✓ التشبيك والتعاون النقابي الإقليمي والدولي ضرورة استعجالية لمحاصرة المنصات المتسلسلة





التشريعات العربية في مجال اقتصاد المنصات
تركيز كلي على السلامة والأمن والمنفعة
الضريبية وغياب كلي للاستحقاقات الاجتماعية

د. هند بن عمار

الندوة الإقليمية حول تحقيق العمل اللائق

للعاملين في اقتصاد المنصات

عمان 26 و 27 مايو 2025